حيث يلعب دوراً أساسياً في تفاعل وتعامل ورفاهية الدول والشعوب مالياً واقتصادياً واجتماعياً. وهذا يبرز من خلال الوظائف والمهام المتعددة التي يقوم بها النقد الذي يمثل بذاته قوة شرائية تمكن حامله من استبداله بكميات محددة من السلع والخدمات (١)، كما يمثل قوة شرائية إحتياطية تخول صاحبه إمكانية استعماله في أي وقت بعد الإحتفاظ به عن طريق إدخاره، كما ويمثل أيضاً مقياساً للقيم من أجل مقارنة الأشياء والخدمات فيما بين بعضها بالبعض الآخر (1). كما تبرز أهمية النقد على الصعيد العالمي كونه قاسماً مشتركاً بين مختلف الحضارات فما من دولة في العالم إلا ولها نقدها الرسمي الخاص بها، تصدرها الدولة بنفسها أو بواسطة جهات أخرى، بناء على ترخيص منها، ويعتبر النقد بذلك إن النظام النقدي المعتمد على الصعيد المالي حالياً هو نظام الأوراق الإلزامية الغير قابلة للتحويل سواء إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر، بعد أن مرت النقود بمراحل تاريخية متعددة ابتداء من النقود السلعية، مروراً بالنقود المعدنية، بينما إنتاج الذهب يزداد بمقدار ٢% سنوياً فقط، ويستعمل أكثر من نصف هذه الزيادة في أغراض تجارية وصناعية (٢). نتيجة الذعر الاقتصادي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية (1) ، في ظل عالم منفتح على بعضه البعض، مع تعدد العملات الرسمية، ان تموجات سعر الصرف، وهو النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو بالأحرى هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو على عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، يمكن أن تبلغ في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية حدوداً ضخمة ارتفاعاً أو هبوطاً. ذلك أنه في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية، لا يخضع سعر الصرف العوامل آلية جامدة ودقيقة كما في نظام القاعدة الذهبية، التي تبقى التقلبات فيها بين أي عملتين محدودة ومحصورة بحدين أعلى وأدنى، يعرفان بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب (1) Gold export point – Gold import point أو على الأقل على ثباته النسبي لفترة غير قليلة (٢). إن المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين إتخاذ قرار بعملية ما وحلول موعد الدفع، ويبدو أن النتائج التي جرى التوصل إليها تدعم هذه النظرة على الأقل في مجمل التعامل التجاري (1). كما أن تقلبات قيمة النقود تستمد خطورتها (1)، من قيام جانب هام من النشاط الاقتصادي في المجتمع الحديث، ذلك : أجور العمال والمستخدمين. أو التي يمتد تنفيذها عبر حيز ممتد من الزمن. إنه لمن المعروف أن العوامل التي تؤدي إلى تعزيز قيمة النقد الوطني، والتي تؤمن ثباته تجاه العملات الأجنبية في نظام قاعدة الأوراق الإلزامية هي عديدة وأبرزها متانة الوضع الاقتصادي ذلك أن متانة الوضع الاقتصادي تفترض توفر كميات كافية من الذهب والعملات الأجنبية، موازنة عامة متوازنة: تأخذ بعين الإعتبار الحاجات الاجتماعية وضرورة توفيرها بشكل وجود جهاز بشري على جانب كبير من الخبرة والاختصاص، قادر على التصدي لكل ما تتعرض له السوق النقدية من مضاربات. علماً أن شراء وبيع العملات المختلفة تجاه بعضها البعض أمر ضروري وهام في ظل عالم منفتح (1)، وعلاقات تجارية دولية متشعبة وواسعة، حتى أن الدول التي تتبنى قيوداً تحد بموجبها عمليات شراء وبيع العملات تعترف نفسها بأهمية هذه العمليات وضرورتها، ولكن بدل تركها حرة تقوم بتوليها وإدارتها عن طريق هيئاتها المركزية. إلا أن قوى المضاربة على النقد قد تكون أحياناً من النوع الذي يقود إلى عدم الإستقرار، وبالتالي تجذب سعر الصرف بعيداً عن وضع التوازن (٢)، وهذا الأمر يعد مصدر قلق لأولئك الذين يؤيدون نظام الصرف المعوم السائد حالياً في معظم الدول الصناعية الكبرى، والذي من خصائصه ترك سعر العملة حراً دون تحديد أي سعر صرف ثابت لها، بخلاف ما كان سائداً أثناء سريان إتفاق بروتون وودز الذي أقر عام ١٩٤٤ ، وزال تدريجياً ابتداء من عام ١٩٧١(٣)، وهي أسباب متداخلة بشكل يصعب الفصل بينها جميعاً بحيث يتم تقديم سبب على آخر، وإن كان السبب الاقتصادي هو أبرزها، إلا أن المضاربة على النقد وخاصة عندما تكون من النوع الإختلالي، والتي يعبر عنها بالمضاربة غير المشروعة على النقد، عندما تنصب هذه الأنواع من المضاربة على عملة إقتصادها سليم غير مصاب بخلل بنيوي خطير، خاصة إذا كانت تستعمل كإحتياطي لدى البنوك المركزية الدولية لدى معظم الدول، هذه الأخطار يعبر عنها عادة بخطر الصرف، حيث تجهد باعتبار أن ثبات النقد هو الشرط اللازم لاقتصاد منظم،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي